الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4866 | الجمعة 24 شوال 1445 هـ | 3 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

«الخارجية السودانية» تتهم بريطانيا بالتدخل والتواطؤ مع «الدعم السريع»

الحرب في السودان تسببت في مقتل الآلاف وتدمير البنية التحتية للبلاد

«وكالات» : اتهمت الخرطوم بريطانيا بالتدخل في شؤونها من خلال تغيير صيغة وطبيعة جلسة مشاورات في مجلس الأمن الدولي، الاثنين الماضي، عن السودان لبحث شكوى تقدمت بها ضد الإمارات، في حين أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي والقائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان قرارا بإعلان الطوارئ في الخرطوم.

وقالت وزارة الخارجية السودانية، في بيان، إن بريطانيا تدخلت ليصبح اجتماع مجلس الأمن عن الأوضاع في السودان عامة ومنطقة الفاشر خاصة، رغم أن الجلسة كانت مخصصة لمناقشة شكوى تقدم بها السودان ضد الإمارات اتهمها برعايتها متعددة الأوجه لقوات الدعم السريع شبه العسكرية.

ومنذ منتصف أبريل 2023، دبّ الصراع بين الحليفين السابقين -الجيش السوداني وقوات الدعم السريع- وانخرطا في حرب طاحنة أسفرت حتى الآن عن مقتل نحو 13 ألفا و900 شخص ونزوح 8.5 ملايين سوداني، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

وأعربت الخارجية السودانية عن أسفها لما قالت إنه «تنكر بريطانيا لواجبها الأخلاقي والسياسي بصفتها عضوا دائما بمجلس الأمن وما تلزم به نفسها للتصدي لقضايا السودان في المجلس، وبحكم ماضيها الاستعماري في السودان، والذي لا تزال آثاره غير الحميدة مستمرة، وذلك مقابل مصالحها التجارية مع الإمارات».

واتهمت الوزارة، في بيانها، الحكومة البريطانية بإجراء لقاءات سرية مع قوات الدعم السريع، وقالت إن ذلك يجعلها شريكة في المسؤولية عن الفظائع التي ترتكبها تلك القوات، وداعمة للإفلات من العقاب.

وقالت إن جلسة مشاورات مجلس الأمن المذكورة انعقدت صباح الاثنين 29 أبريل الماضي، وقد طالب أعضاء المجلس خلالها بأن توقف قوات الدعم السريع أعمالها العدائية في ولاية الفاشر وأن تتعهد بعدم مهاجمة غيرها من المدن السودانية.

وكان مندوب السودان لدى الأمم المتحدة، الحارث إدريس، طالب مجلس الأمن السبت الماضي بعقد جلسة لمناقشة ما أسماه «إشعال الإمارات الحرب في بلاده عبر دعم قوات الدعم السريع»، وأعلن رفض الخرطوم مشاركة أبو ظبي في أي تسوية للأزمة السودانية.

وردت الإمارات برفض الاتهامات السودانية، وذلك في رسالة وجهها المندوب الإماراتي الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو شهاب، الأحد، إلى الرئيسة الدورية لمجلس الأمن لشهر أبريل الماضي فانيسا فرايزر.

وقال أبو شهاب إن بلاده ترفض الادعاءات التي أدلى بها المندوب الدائم للسودان، التي قال إنه «لا أساس لها من الصحة، وتتعارض مع العلاقات الأخوية الراسخة بين بلدينا».

وجاء في الرسالة أن الإمارات ستظل ملتزمة بدعم الحل السلمي للصراع في السودان، ومواصلة العمل مع جميع المعنيين.

وفي التطورات بالسودان أيضا، أفادت وكالة السودان للأنباء (سونا) بأن رئيس مجلس السيادة الانتقالي والقائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان أصدر قرارا بالموافقة على توصية من حكومة ولاية الخرطوم بإعلان حالة الطوارئ في الولاية.

وهذه هي المرة الأولى التي يوافق فيها البرهان على إعلان الطوارئ في العاصمة السودانية الخرطوم منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، التي دخلت عامها الثاني.

وقالت الوكالة السودانية إن والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة أعلن أمس الخميس -خلال اجتماع للجنة العليا للطوارئ وإدارة الأزمة بولاية الخرطوم- صدور القرار القاضي بإعلان الطوارئ، وأوضح أن الأيام القليلة القادمة ستشهد إصدار مراسيم عن الولاية تدخل بموجبها حالة الطوارئ حيز التنفيذ.

كما أفادت الوكالة بأن البرهان وافق على توصية من ولاية الخرطوم بالتعامل مع الوجود الأجنبي في السودان، والذي أصبح يشكل تهديدا لأمن لبلاد.

وقالت إن اللجنة العليا للطوارئ ناقشت التحديات المتمثلة في مشاركة بعض الأجانب في القتال إلى جانب المليشيات المتمردة، وإن الولاية ستعمل بالتعاون مع وزارة الداخلية ومعتمدية اللاجئين للتعامل مع ملف الأجانب.

وفي سياق متصل، أعلنت السلطات السودانية الأربعاء، أنها تسلمت منحة قدرها 20 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لدعم النظام الصحي في 6 ولايات بالبلاد.

وقُدمت المنحة للسودان عبر منظمة الصحة العالمية، وتشمل أجهزة عناية فائقة للأطفال حديثي الولادة، ومعدات طبية، بالإضافة إلى 10 محارق للتخلص من النفايات الطبية.

وقال ممثل منظمة الصحة العالمية شبلي صحاني، إن المنحة مخصصة لولايات البحر الأحمر، ونهر النيل، وشرق دارفور، والشمالية، والنيل الأزرق، والخرطوم.

وتسببت الحرب الدائرة في السودان منذ أكثر من عام في إغلاق ما بين 70 إلى 80 في المئة من المستشفيات في السودان، في حين تعاني المستشفيات التي ما زالت تعمل نقصا في الاحتياجات والإمدادات الطبية والعاملين، بحسب منظمة الصحة العالمية.

ومنذ منتصف أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع شبه العسكرية حربا أسفرت عن مقتل آلاف السودانيين وتشريد الملايين داخل وخارج البلاد.

أقمار صناعية تكشف.. الحوثي يحفر منشآت عسكرية جديدة وكبيرة تحت الأرض

من صور الأقمار الصناعية

«وكالات» : كشفت تحاليل صور الأقمار الصناعية التي أجراها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن تحويل جماعة الحوثي في اليمن، «تحت الأرض» إلى منشآت وثكنات عسكرية.

وأفاد تقرير تحت عنوان «الحوثيون في اليمن يختفون عن الأنظار»، إن الحوثيين يحفرون وينشئون منشآت عسكرية جديدة وكبيرة تحت الأرض، التي يمكن أن تعزز من حمايتهم في حالة نشوب صراع في المستقبل.

وتزامنت عملية حفر هذه المنشآت مع بدء جماعة الحوثي اعتداءاتها على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن.

وتوضح جهود البناء أنه، حتى قبل المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها، كان الحوثيون يستعدون لصراع مستقبلي، ويقوون أنفسهم في حالة نشوب صراع في المستقبل.

وذكر التقرير أن جماعة الحوثي التي تضايق الشحن في البحر الأحمر، قامت بتوسيع كبير للمنشآت العسكرية تحت الأرض، حسبما كشفت صور الأقمار الصناعية، التي استعرضها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

واستخدم الحوثيون الكهوف والأنفاق البسيطة، خلال أيامهم الأولى كجماعة مسلحة، إلا أنهم في الآونة الأخيرة سعوا إلى استخدام منشآت أكبر بكثير، حيث قاموا بتحديث أنظمة أنفاق الجيش اليمني قبل الحرب، وبناء منشآت جديدة تماما تحت الأرض، بحسب التقرير.

وتظهر صور الأقمار الصناعية أنقاضا يجري إزالتها من مداخل الأنفاق، ومسارات جديدة لمركبات تؤدي إلى الأنفاق، فضلا عن وجود مركبات تستخدم للإنشاءات في قاعدة الحفا العسكرية، ودار الرئاسة السابق، ومجمع التلفزيون اليمني في صنعاء، ومنشأة التخزين العسكرية بالقرب من «الدبر».

ويشير ظهور أكوام كبيرة من نفايات الحفر، المعروفة أيضا باسم المخلفات، إلى أن العمل في قاعدة الحفا ربما شمل توسعة كبيرة للمنشأة الأصلية.

وفي حالتين على الأقل، تسبب تجدد العمل في هذه المواقع بجولة أخرى من الضربات على الحفا، ومجمع التلفزيون اليمني، من قبل التحالف بقيادة السعودية في 2020 و2021.

ويعتقد التقرير أن الهدنة التي أعلنت في 2 أبريل 2022م لها دور في توسيع المنشآت الواقعة تحت الأرض القائمة.

وبين التحليل أنه في أواخر عام 2022، بدأ الحوثيون العمل في منشأة جديدة في واد بالقرب من معقلهم المحلي في صعدة.

واعتبارا من شهر فبراير 2024، تظهر صور الأقمار الصناعية ثلاثة مداخل لأنفاق واسعة تكفي لاستيعاب مركبات ثقيلة، وأكوام كبيرة من نفايات الحفر في الموقع.

وأظهر موقعان آخران بالقرب من صعدة مميزات تتسق مع بناء منشآت عسكرية تحت الأرض، إلا أنه لا يمكن تحديدها بشكل قاطع على هذا الأساس.

كما جرى العمل في قاعدة صواريخ سكود سابقة للجيش اليمني في جبل عطان في صنعاء.

ولفت التقرير إلى أن جماعة الحوثي على عكس حماس وحزب الله اختارت بناء منشآت كبيرة مرئية على صور الأقمار الصناعية.

ويثير حجم المداخل، الكبيرة بما يكفي لاستيعاب المركبات الثقيلة، تساؤلات حول ما إذا كان يمكن استخدام هذه المرافق تحت الأرض، التي جرى تجديدها وتشييدها مؤخرا، في نهاية المطاف لإخفاء أجزاء من ترسانة الحوثيين الاستراتيجية من الصواريخ والطائرات المسيّرة.

الشبكة السورية: قوات الأسد وأطراف الصراع قتلت عشرات المدنيين الشهر الماضي

قوات في سوريا

«وكالات» : قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إنها رصدت مقتل 68 مدنيا في سوريا خلال أبريل المنصرم، بينهم 13 طفلاً و3 نساء قتلوا على يد الأطراف المتصارعة في البلاد بما في ذلك نظام الرئيس بشار الأسد، وقضى بعضهم تحت التعذيب.

كما أفادت الشبكة الحقوقية بأن ما لا يقل عن 212 شخصا في سوريا تعرضوا للاحتجاز التعسفي خلال الشهر الماضي، بينهم 12 طفلاً و7 نساء. وأشارت إلى أن نظام الأسد يستهدف اللاجئين الذين تمت إعادتهم قسرياً من لبنان بعمليات الاعتقال.

وذكر تقرير أصدرته الشبكة يرصد الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين السوريين، الشهر الماضي، أن الأطراف المسؤولة عن مقتل هذا العدد شملت إلى جانب نظام الأسد فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام.

وأوضحت الشبكة أن نظام الأسد قتل 11 مدنيا بينهم 4 أطفال وامرأة، وأن 41 آخرين بينهم 9 أطفال وامرأتين قتلوا من قبل أطراف الصراع الأخرى. وقالت إن 9 من الضحايا المشار إليهم قضوا بسبب التعذيب.

ووثق التقرير وقوع مجزرة حصدت أرواح 7 أطفال من نفس العائلة خلال الشهر الماضي.

من جهة أخرى، ذكر تقرير الشبكة السورية أن أكثر من 60 شخصا لقوا مصرعهم في البلاد منذ بداية العام الجاري بسبب الألغام التي تمت زراعتها من قبل جهات لم تتمكن الشبكة من تحديدها.

وشملت الانتهاكات الحقوقية -التي رصدتها الشبكة في تقريرها الشهري- 5 حوادث اعتداء على مراكز حيوية مدنية، وقالت إن الاعتداءات على المراكز المدنية منذ بداية العام الجاري بلغت 54 حادثا ارتكبتها أطراف الصراع المختلفة والقوى المسيطرة في سوريا.

وأشار التقرير إلى أن الأدلة التي جمعتها الشبكة تشير إلى أنّ بعض الهجمات كانت موجهة ضدّ المدنيين وأعيان مدنية، كما ذكر أن عمليات القصف العشوائي تسببت في تدمير منشآت ومبان، موضحا أن استهداف المدنيين جريمة حرب.

وقالت الشبكة السورية في تقريرها إن حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن تكون من دون توجيهات عليا وسياسة متخذة بذلك.

وطالبت جميع أطراف النزاع بتقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، خاصة المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

ودعت الشبكة الحقوقية مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات لحماية المدنيين السوريين، وشدّدت على ضرورة إحالة ملف الانتهاكات التي ترتكب إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما أكدت ضرورة محاسبة جميع المتورطين بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

أوروبا تتعهد بمليار يورو دعماً للبنان.. وتحضّه على ضبط تهريب اللاجئين

ميقاتي مستقبلا فون دير لايين والرئيس القبرصي

«وكالات» : أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين الخميس من بيروت عن مساعدات بقيمة مليار يورو دعماً «لاستقرار» لبنان، معوّلة على «تعاون» السلطات لمكافحة عمليات تهريب اللاجئين التي شهدت ازدياداً في الآونة الأخيرة باتجاه قبرص.

وتأتي زيارة المسؤولة الأوروبية برفقة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليديس إلى بيروت، في وقت أعادت نيقوسيا في الفترة الأخيرة قوارب مهاجرين انطلقت بصورة غير نظامية من لبنان، وعلى وقع تكرار بيروت مطالبة المجتمع الدولي بإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، بعد توقف المعارك في محافظات سورية عدة.

وقالت فون دير لايين خلال مؤتمر صحافي إثر لقائها والرئيس القبرصي رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي «أستطيع الإعلان عن حزمة مالية بقيمة مليار يورو للبنان، ستكون متاحة بدءاً من العام الجاري حتى 2027» من أجل المساهمة في «الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي».

وأضافت مخاطبة السلطات «نعوّل على تعاونكم الجيد لمنع الهجرة غير النظامية ومكافحة تهريب المهاجرين»، في إشارة الى قوارب الهجرة غير النظامية التي تنطلق من سواحل لبنان.

وأكدت كذلك عزم الاتحاد الأوروبي على دعم الجيش والقوى الأمنية اللبنانية عبر «توفير معدات وتدريب على إدارة الحدود».

ويستضيف لبنان الذي يشهد أزمة اقتصادية حادة منذ العام 2019، نحو مليوني سوري، أقلّ من 800 ألف منهم مسجلون لدى الأمم المتحدة، وهو أعلى عدد من اللاجئين في العالم نسبة لعدد السكان.

ويعبر كثر من سوريا إلى لبنان عبر طرق التهريب البرية أملاً في ركوب قوارب الهجرة غير القانونية التي أصبح شمال لبنان نقطة انطلاق لها. ويبحث المهاجرون عن حياة أفضل في دول أوروبية، وغالبا ما يتوجهون إلى قبرص، الجزيرة المتوسطية التي تبعد أقل من 200 كيلومتر عن لبنان.

وتقول قبرص إنها تشهد تدفقاً متزايداً للمهاجرين السوريين من لبنان بشكلٍ غير نظامي، خصوصاً منذ اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في السابع من أكتوبر. وتعتبر أن التصعيد عند الحدود بين حزب الله وإسرائيل أضعف جهود لبنان في مراقبة مياهه الإقليمية ومنع مغادرة قوارب المهاجرين.

ومنذ مطلع العام حتى الرابع من أبريل، وصل قبرص أكثر من أربعين قارباً على متنها نحو 2500 شخص، وفق تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي لم تحدد عدد القوارب التي انطلقت من لبنان وتلك التي انطلقت من سوريا.

وقال الرئيس القبرصي في المؤتمر الصحافي «لا يمكننا الاستمرار في العمل كالمعتاد، ويجب معالجة المشكلة التي طال أمدها بشكل فعال وحاسم» مشدداً على أن «الوضع الحالي غير مستدام بالنسبة إلى لبنان وقبرص والاتحاد الأوروبي».

وأعرب عن اعتقاده بأنّ حزمة المساعدات الأوروبية «ستعزز قدرة السلطات اللبنانية على التعامل مع تحديات عدّة بما في ذلك مراقبة الحدود البرية والبحرية (...) ومكافحة تهريب الأشخاص».

وفي الأسابيع الأخيرة، أعادت نيقوسيا عدداً من القوارب الى لبنان، في عمليات تصر على أنها قانونية بموجب اتفاقية ثنائية أُبرمت قبل سنوات مع بيروت بشأن إعادة المهاجرين غير النظاميين.

وكان الرئيس القبرصي زار لبنان في الثامن من نيسان/أبريل، وبحث مع ميقاتي في مسألة اللاجئين وكيفية ضبط تدفقهم باتجاه بلاده.

ومنذ استعادة الجيش السوري السيطرة على الجزء الأكبر من مساحة البلاد، تمارس بعض الدول المضيفة للاجئين بينها لبنان ضغوطاً لترحيل اللاجئين من أراضيها بحجة تراجع حدّة المعارك. لكن ذلك لا يعني، وفق منظمات حقوقية ودولية، أن عودة اللاجئين باتت آمنة في ظل بنى تحتية متداعية وظروف اقتصادية صعبة وملاحقات أمنية تشمل اعتقالات تعسفية وتعذيبا.

وجدد ميقاتي الخميس في كلمة خلال المؤتمر الصحافي التأكيد على أن «الواقع الحالي لهذا الموضوع بات أكبر من قدرة لبنان على التحمّل، خصوصا وأن عدد النازحين بات يناهز ثلث عدد اللبنانيين، مع ما يترتب على ذلك من أعباء وتحديات تضاعف من أزمة لبنان الاقتصادية والمالية وتهالك بناه التحتية».

وجدّد مطالبة الاتحاد الأوروبي بـ«دعم النازحين في بلادهم لتشجيعهم على العودة الطوعية ما يضمن لهم عيشا كريما في وطنهم». وأوضح «إذا كنا نشدد على هذه المسألة، فمن منطلق تحذيرنا من تحوّل لبنان بلد عبور من سوريا الى أوروبا ... ما الاشكالات التي تحصل على الحدود القبرصية الا عينة مما قد يحصل اذا لم تعالج هذه المسالة بشكل جذري».

ومنذ سنوات، يتعرض اللاجئون السوريون في لبنان لضغوط متنوعة، من حظر تجول في أوقات معينة وتوقيفات وترحيل قسري إلى مداهمات وفرض قيود على معاملات الإقامة. وتنظر السلطات إلى ملف اللاجئين بوصفه عبئاً وتعتبر أن وجودهم ساهم في تسريع ومفاقمة الانهيار الاقتصادي المتواصل منذ 2019.

الشهر الماضي، أجّج مقتل مسؤول في حزب القوات اللبنانية الذي يتزعمه سمير جعجع، وتوقيف الأجهزة الأمنية سبعة سوريين متورطين في الجريمة، الخطاب المناهض للاجئين السوريين. ودعا مسؤولون أمنيون ودبلوماسيون إثر الجريمة إلى التشدد «في تطبيق القوانين» بحق اللاجئين وإيجاد «حل نهائي» لوجودهم.